



**ORGANIZATION OF  
AFRICAN UNITY**  
Secretariat  
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية  
السكرتارية  
ص. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITE  
AFRICAIN**  
Secretariat  
B. P. 3243

اديس ابابا \* Addis Ababa

مجلس الوزراء

الدورة العادية السابعة والعشرون  
بورت لوس - موريشيوس  
٢٤ - ٢٩ يونيو ١٩٧٦

OM/757 (XXVII)

ANNEX III

الاعلان وبرنامج العمل

بشأن التعاون الاقتصادي الافريقي



## الاعلان

بحث وزراء تجارة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، المجتمعون في الجزائر من ٢٤ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ ، بصورة عميقة ، مشاكل التجارة والتنمية الاقتصادية في البلاد الأفريقية على ضوء القرارات الصادرة من الدورة السابعة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمختصة بمشاكل التنمية ، وذلك طبقا للقرار السذي اتخذ في اجتماع رؤساء الدول والحكومات المنعقد في كيبالا في شهر يوليو ١٩٧٥ .

وقد أكد وزراء التجارة مرة أخرى التزامهم بنصوص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والاعلان الرسمي لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة الصادر في شهر مايو عام ١٩٦٣ بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي ، والتزامهم بالأهداف والبادئ التي تبناها المؤتمر الرابع للدول غير المنحازة المنعقد في الجزائر وموتمر البلاد النامية بخصوص المواد الخام المنعقد في شهر فبراير ١٩٧٥ بداكار .

واند أبدوا قلقهم للمقدم الضئيل في مجال التبادل والتعاون داخل البلاد الأفريقية وللتدهور المستمر لوضع افريقيا داخل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد أكدوا من جديد تصميمهم على الاعتماد على النفس في المقام الأول طبقا لمبدأ الاكتفاء الذاتي للبلاد النامية . واعترفوا بأن الحالة الراهنة للتجارة فيما بين البلاد

الافريقية تتسم بالضعف بالمقارنة مع نصيب افريقيا من التجارة العالمية وهيكل محدود جدا لقلّة أصناف المنتجات • والواقع أنه في سنة ١٩٧٤ ، في الوقت الذي كان فيه الحجم الكلي للتجارة الخارجية لافريقيا ٦٨ بليوناً من الدولارات ، كان التبادل فيما بين البلاد الافريقية ١٠٤٦ مليون دولار ، أي ٢٦٪ من هذا الحجم • والاکثر من ذلك تزداد هذه النسبة تضاهواً بشكل يندرج بالخطر اذا اعتبرنا أنها كانت مر ٥٪ سنة ١٩٧٠ و ٤٢٪ سنة ١٩٧٢ و ٣٨٪ سنة ١٩٧٣ • وهذه الحالة ترجع بصورة رئيسية الى الأوضاع الاقتصادية الموروثة من العهد الاستعماري والقائمة على الاستغلال والسيطرة • وقد نشأت عن هذه الأوضاع اقتصاديات تتجه كلياً الى الخارج وتتميز بالتجارة العمودية مع القوى الاستعمارية القديمة على حساب المصالح الافريقية •

وهكذا فان الشطر الأكبر من صادرات البلاد الافريقية كان من المنتجات

الاولية والمنتجات الزراعية والمعدنية بنوع خاص •

وأما استغلال هذه المنتجات وتسويقها فتقوم بهما أحياناً الشركات

الأجنبية الكبرى الموجودة في افريقيا والتي توجه تيار المبادلات نحو

• العواصم القديمة

وفضلا عن ذلك فإن حرمان البلاد الأفريقية من حق تحديد الأسعار  
والآثار السيئة المترتبة على التضخم زاد من خطورة تداعيات شروط التباعد ،  
ومن انتقال المصادر من البلاد الأفريقية إلى البلاد المتقدمة النمو وضعفت من  
جاء ذلك قدرة البلاد الأفريقية على التنمية •

ولتفسير هذا الاتجاه ، وتدعيم قدرة البلاد الأفريقية على التفاوض ينبغي  
تميز التعاون بين البلاد الأفريقية واتخاذ إجراءات للتوصل إلى التصفية الحقيقية  
للاستعمار الاقتصادي على الصعيد التجاري •

وهذا العمل يشمل الجهود المشتركة التي تبذل لخلق أسواق كفيلة بتطبيق  
أفضل لمبدأ استرداد المصادر الوطنية وتحويلها محليا وتسويق المنتجات المصنوعة منها •  
وفضلا عن ذلك تصطدم البلدان الأقل تقدما والبلدان غير الساحلية والبلدان  
الجزرية والبلدان المستقلة حديثا بصعوبات خاصة في طريق تنميتها المنسجمة  
لمبادئها التجارية فيما بينها • وتكمن إحدى المقومات الرئيسية لتنمية

المبادلات بين البلاد الأفريقية في صعوبة نقل البضائع ، هذه الصعوبة الناجمة عن عدم كفاية أو عدم ملائمة المنشآت الأرضية مع وسائل النقل وكذلك اختلاف اللوائح الوطنية .

ولا تزال التجارة الخارجية حتى الآن في بعض البلاد الأفريقية تخضع كليا أو جزئيا لنفس الشركات الكبرى عبر الوطنية التي بسبب الاجراءات المقيدة ، توجه مبادلات البلاد الأفريقية الى منفعتها الخاصة . ونتيجة لذلك ينبغي على البلاد الأفريقية ان تشدد المراقبة سواء على الانتاج او على التسويق .

وبسبب دور الاعلام البارز والايجابى في تنمية المبادلات التجارية ونتيجة لعدم كفايتها في الوقت الحاضر ، يبدو من الواجب تنظيم جمع ونشر الاحصاءات والمعلومات الاخرى المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية في البلدان الأفريقية وخصوصا فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية والاسعار وذلك على اساس مجموعة من المعطيات .

وقد اقامت البلدان الأفريقية بعد حصولها على الاستقلال حواجز جمركية سواء لحماية اقتصادياتها او للحصول على موارد لميزانياتها اوللاثنين معا . وفي نفس الوقت ، فقد ادى ابقاء الروابط مع القوى المستعمرة السابقة الى ابرام اتفاقيات تفضيلية مع بلدان او مجموعات اقتصادية خارج افريقيا .

وتحقيقاً للاهداف المذكورة اعلاه ، يقدر وزراء تجارة الدول الاعضاء في

منظمة الوحدة الافريقية بأنه ينبغي ان يتخذ المجتمع الدولي اجراءات لتطوير البيئة

الاقتصادية الدولية وذلك باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ثم وافق الوزراء على

القرارات وبرنامج العمل التاليه :

### برنامج العمل

#### المقدمة

ان مؤتمر وزراء تجارة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في

الجزائر من ٢٤ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ ،

— بعد بحث المشاكل التي تعرقل توسع التجارة بين البلدان الافريقية  
وامكانية انشاء سوق افريقية مشتركة ،

— وان يستلهم من الاعلان الافريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال

الاقتصادي الصادر من اجتماع رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة

الوحدة الافريقية المنعقد في شهر مايو ١٩٧٣ وخاصة من الفقرة ب ١ .

المتعلقة بالتجارة بين البلدان الافريقية ،

— وان يذكر بالقرار الصادر من المؤتمر الثالث لوزراء التجارة الافريقيين

المنعقد في دار السلام والذي كان احد مطالبه الى الدورة الرابعة

لمجلس وزراء التجارة الافريقيين ، دراسة تكوين هيئة للتجارة من اجل

الوصول الى الاهداف التي تسعى اليها منظمة الوحدة الافريقية ، ومنها

انشاء سوق افريقية مشتركة ،

— وان يذكر بعد ذلك بالقرار الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة

الافريقية في دورته الخامسة والعشرين المنعقدة في يونيو ١٩٧٥ .

— وأخذ بعين الاعتبار الحجم الضئيل للتجارة بين الدول الأفريقية والسدى

لم يتعد في سنة ١٩٧٤ و ٣٢٨% من جملة التجارة الأفريقية \*

— ويحرب عن قلقه لتقهقر النسبة المئوية للتجارة بين الدول الأفريقية بالقياس

الى التجارة الاجمالية لهذه الدول مع بقية العالم ، النسبة المئوية التي كانت

٥% ١٩٧١ و ٤% ١٩٧٢ و ٤% ١٩٧٣ و ٣% ١٩٧٤ و

— واقتناعا منه بأن حجم التجارة بين الدول الأفريقية يمكن زيادته بشكل جوهري

على أساس التكاملات الموجودة ،

— ويعترف بأن الهدف النهائي للدول الأفريقية هو الوصول الى وحدة شاملة

وخصوصا بواسطة تكثيف التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية واعداد

وتنفيذ نوع من الاتكال الاقتصادي اذا أمكن ، مثل تكوين سوق أفريقية

مشتركة ،

— ويعترف بعد ذلك بوجوب اتخاذ الاجراءات واقامة برنامج عمل من اجل

زيادة التجارة والتعاون بين الدول الأفريقية بواسطة التفارقات الثنائية والاقليمية

التي يجب ان تؤدي في المدى البعيد الى تحقيق الهدف النهائي الذي هو  
انشاء سوق افريقية مشتركة .

وتصميما منه على تحديد يمتد كل العقبات التي تعرقل زيادة حجم التجارة  
بين الدول الافريقية وتوخيها وعلى البحث عن السبل والوسائل المناسبة  
لتخطيها .

واقترعا منه بوجود ابرأ حوار دائم بين الافريقيين للبحث عن حل للمشاكل  
الراهنه في مجال التجارة والتعاون بين الدول الافريقية . وبوجوب ايجاد  
هيئة دائمة تستخدم كإطار لهذا الحوار ،  
بقرار برنامج العمل التالي :

- (1) تشكل الحالة الراهنه لمنشآت النقل والمواصلات احدى العقبات الرئيسية  
لتنمية المبادلات التجارية بين البلاد الافريقية وهذه العقبات ناجمة بصورة  
خاصة عن عدم كفاية وعدم ملائمة هذه المنشآت مع وسائل النقل والمواصلات  
الموجودة ولمعالجة هذه الحالة ، تتعهد الدول الافريقية بمايلي :
- 1 - تنمية منشآت النقل وشبكات المواصلات ،



- ٢ - ضمان استخدام أفضل للقدرات الافريقية المتاحة في مجال النقل  
والمواصلات ٥
- ٣ - اعداد اتفاقية نموذجية بين الحكومات تتعلق باحوال النقل بجميع  
اشكاله وخصوصا اعداد مشروع اتفاقية ولاية للنقل البري  
وللنقل عن طريق السكك الحديدية ٥
- ٤ - المساعدة على انشاء شركات نقل افريقية على المستوى  
الثاني والاقليمي ٥
- ٥ - المساعدة على اقامة ندوات بحرية افريقية على اجراء حوار من اجل  
الدفاع عن المصالح الافريقية وخصوصا انشاء مجلس افريقي لاصحاب  
السفن ٥
- ٦ - تبادل الخبرات والتسهيلات المتعلقة بالنقل والمعلومات المجاورة له  
مثل الميناء والتخزين الخ ٥
- (٢) فقد أدى الإنتاج الضخم للمواد المتورطة من العهد الاستعماري والسذي  
تفاقم من جراء تدخل الشركات متعددة القوميات القادمة من خارج

افريقيا في دوائر التوزيع ، الى اتجاه الاقتصاديات الافريقية كليا الى الخارج ، وفي هذه الحالة ، تبذل الدول الافريقية جهودا من اجل اعادة توجيه المبادلات التجارية بين الدول الافريقية وتشجيعها وخاصة :

١ - انشاء شبكات خاصة وشركات توزيع مع مراقبة نشاطات الشركات عبر الوطنية ،

٢ - ايجاد علاقات تجارية مباشرة لتجنب العمليات الثلاثية

٣ - يأتي احيانا ضعف حجم التبادل بين الدول الافريقية من نقص المعلومات وعدم كفايتها ووضعية نشورها بين مختلف البلدان الافريقيين ، وللمساهمة بصورة فعالة على تنمية تبادل المعلومات ، تتمتع الدول الافريقية بما يلي :

١ - جمع ونشر الاحصاءات المتعلقة بالانتاج والصادرات والواردات والاضمار ،

٢ - وضع اللوائح الخاصة بالتجارة الخارجية تحت تصرف المدلى الافريقية وخاصة :

- اللوائح المركزية والضرورية ،

- ١ - لوائح صرف العمليات •
- ٢ - اللوائح الخاصة بالعمليات المالية •
- ٣ - اللوائح التجارية •
- ٤ - تقديم المحاولات حول :
  - ١ - سياسات التنمية •
  - ٢ - البرامج وسياسات الاستثمار •
- ٥ - وما ان الحواجز الجمركية تشكل احيانا عقبة امام تنمية التجارة بين الدول الافريقية ، فقد أصبح من الواجب اتخاذ التدابير التالية :
  - أ - تخصيص محاولة للبلاد الافريقية تكون على الاقل في صالحها بنفسها ، مستوى معاملة هذه البلاد مع البلاد خارج افريقيا •
  - ب - تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا ثم ازالتها من التبادلات بين البلاد الافريقية لاقبل قائمة من المنتجات التي يحتمل ان يزداد تبادلها التجاري بسرعة •
  - ج - إلغاء جميع الضرائب التي تشكل حماية جمركية مفضحة •

د - التوفيق بين الاصطلاحات الجمركية .

هـ - توقع اقامة نظام تعويضي خاص عند بدء تنفيذ هذه الاجراءات واعداد

بنود حماية وجميع الترتيبات اللازمة لتجنب زعزعة الاقتصادات

الافريقية .

هـ - تشكل العقبات غير التحريفية مانعا لتنمية التبادل مثل العقبات

التحريفية ولذلك ينبغي رفعها :

أ - بإلغاء الممارسات التجارية المقيدة التي تستعملها الشركات عبر

الوطنية العاملة في البلاد الافريقية .

ب - بإزالة القيود تدريجيا بالنسبة للكميات .

ج - بتخفيف اللوائح والاجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنشاطات

المجاورة لها والتوفيق بينهما .

٦ - ومن المناسب ابتداء من الآن تنظيم برنامج لزيادة التبادلات التجارية :

أ - باعداد قائمة للمنتجات تضم مختلف القطاعات ( القطاع المعدنسي

والساعي والزراعي ) على اساس دراسة التنازلات ووضع برامج للتبادلات

التجارية لهذه المنتجات على الصعيدين الثنائي والاقليمي .

ب - واللجوء الى عقود شاملة للبيع والشراء من أجل ضمان الاسواق والامدادات .

ج - وزيادة الاعمال التجارية وخصوصا عن طريق تبادل البعثات

التجارية ، والاشترك في الاسواق الدولية والمعارض في افريقيا ،

وتكوين غرف تجارية مختلطة على الصعيد الاقليمي ، مع تأييد جاد

واستعمال جمعية المنظمات لزيادة التجارة الافريقية .

د - وانشاء نظام دفع افريقي متعدد الاطراف من أجل تسهيل

المعاملات التجارية على أساس ما قام به اتحاد المصارف المركزية

الافريقية .

هـ - ودراسة امكانية انشاء نظام متسق لتأمين الاعتمادات .

٧ - بسبب اختلاف مستويات التنمية في البلاد الافريقية وعدم التوفيق بين سياسات

التخطيط والتنمية الاقتصادية الامر الذي يقلل من درجة تماثل الاقتصاديات

الافريقية من ناحية وسبب اختلاف الهياكل التجارية الحالية الامر الذي يساعد

على ابقاء العلاقات العمودية على حساب التبادلات بين الدول الافريقية من ناحية اخرى وينبغى القيام باعمال دولية الاجل في نطاق استراتيجية بلاد العالم الثالث من أجل ادماج الاقتصاد الافريقي وخاصة :

- أ - في مجال المنتجات الاساسية وانشاء جمعيات المصدريين والمستوردين اذا اقتضى الامر ذلك مع ايجاد مخزونات منظمة قدر الامكان وذلك بتكوين صندوق للتمويل على الصعيد الافريقي .
- ب - وفي تبادل منظم لجميع المعلومات والخبرات المتعلقة بالتخطيط في مجال سياسات التنمية .
- ج - وتنفيذ المشروعات الاقتصادية المشتركة وخصوصا تلك التي تستهدف تدعيم تكامل الاقتصاديات الافريقية .
- د - وتقوية التجمعات الاقليمية الافريقية القائمة مع انشاء تجمعات افريقية جديدة اذا لم توجد بعد .
- هـ - انشاء منظمة افريقية للتجارة والتنمية داخل نطاق منظمة الوحدة الافريقية . وينبغى ان تسبق انشاء هذه المنظمة دراسة عميقة

تأخذ بعين الاعتبار الهيئات القائمة وتحدد بصورة خاصة هيكل

المنظمة المقترحة ودرورها وآثارها المالية .

و - تقنين مؤتمر وزراء تجارة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة

الافريقية .

ز - اعادة توجيه وتدعيم جهود الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية

وخصوصا تدعيم القسم الإقتصادي والاجتماعي في المنظمة وكذلك

تكثيف معاملات المجلس الاقتصادي الافريقي والمنظمات الاقتصادية

الاقليمية الاخرى مع منظمة الوحدة الافريقية من أجل جعل هذه

المنظمات أكثر تجاوما مع احتياجات البلاد الافريقية في مجال

التجارة والتنمية الاقتصادية .

٨ - ان اتخاذ اجراءات ملموسة من أجل انشاء سوق افريقية مشتركة على اساس

الخبرات المختلفة التي اكتسبتها التجمعات الاقليمية الافريقية يستلزم وضع

برنامج عمل واضح يتنضم بصورة خاصة دراسات منظمة الوحدة الافريقية

والمجلس الاقتصادي الافريقي والبنك الافريقي للتنمية واتحاد المصارف

التجارية في افريقيا ومعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط والمنظمات  
الثنائية والاقليمية فيما يتعلق هيكل السوق الافريقية المشتركة  
للدراستات التي يمكن ان يتبناها اذا لزم الامر اجتماع الخبراء  
لوضع جدول انشاء السوق الافريقية المشتركة \*

٩ - انشاء اللجنة خبراء بين الحكومات مكلفة :

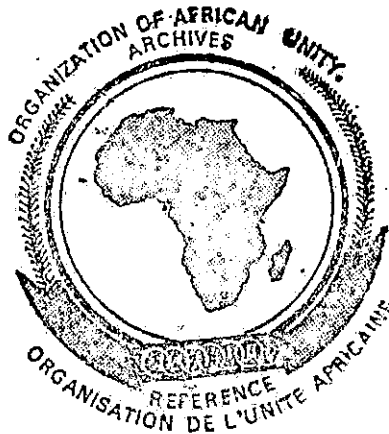
أ - متابعة مراحل تكوين المنظمة الافريقية للتجارة والتنمية وتنفيذ

القرارات الصادرة من مؤتمرات وزراء التجارة الافريقيين \*

ب - بتنشيط وتوجيه اعمال المجلس الاقتصادي الافريقي ومنظمة الوحدة

الافريقية الرامية الى تحقيق الاهداف المذكورة وخصوصا انشاء

السوق الافريقية المشتركة \*





**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

1976-06

# Declaration and Plans of Actions on African Economic Co-operation

Organization of African Unity

Organization of African Unity

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/9554>

*Downloaded from African Union Common Repository*